

السلوك الانتخابي للعائلة العربية في إسرائيل : توحد أم تتوع ؟

بروفسور محمود ميعاري
محاضر في كلية دافيد يلين للتربية

محمد حيايرة
مدير مدرسة سخنين الثانوية سابقاً

ملخص

تتناول هذه الدراسة السلوك الانتخابي لأفراد العائلة العربية في إسرائيل، بناءً على بيانات استطلاع للرأي أجرته مدرسة سخنين الثانوية على طلبتها يوم الانتخابات المحلية لبلدية سخنين بتاريخ 2003/10/28. وتشير نتائج الدراسة إلى أن السلوك الانتخابي لأفراد العائلة العربية لا يزال متوحداً في أغلب العائلات، حيث يصوت جميع أفراد العائلة البالغون لنفس الجهة. ومع ذلك يلاحظ أن تحولاً ما قد حدث في توحد ذلك السلوك، إذ بدأ يظهر في عائلات كثيرة تتوع في السلوك الانتخابي لأفرادها.

مقدمة

يصف حلیم بركات (2000) العائلة العربية التقليدية، وإلى حد ما المعاصرة أيضاً، بأنها في الأساس :

- (1) وحدة إنتاجية تسودها علاقات التكافل والتعاون والاعتماد المتبادل.
- (2) أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والإمكانيات، ومن حيث الإنتساب.
- (3) هرمية لا يزال التميز فيها قائماً على أساس الجنس والعمر، حيث يعتبر الأب رأس ذلك الهرم.
- (4) ممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته (بركات، 2000 : 362).

ويضيف حلیم بركات أن وحدة العائلة تتجلى بتوحد الهوية حتى الإندماج بين مختلف أعضائها، فيشارك جميع الأعضاء في إنجازات وإخفاقات أي عضو، حيث أن كل عمل حميد يقوم به أحدهم يعتبر عملاً حميداً للجميع، وكل عمل مشين يقترفه أحدهم هو عمل مشين يمس شرف العائلة كلها. وهكذا تنشأ العضوية (أو الجماعية) على حساب الفردية،

والتوحد في الهوية على حساب الإستقلالية بين أفراد العائلة . وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية تتعزز المسؤولية الجماعية ، أو العائلية ، فيصبح إبن الأسرة مسؤولا ليس فقط عن تصرفاته الشخصية ، بل مسؤولا أيضا عن تصرف الأعضاء الآخرين (المصدر السابق، ص363) .

وفي العقود الأخيرة بدأ النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع، وبخاصة إنتشار التعليم واتساع مجالات التوظيف، وخروج المرأة للعمل، والهجرة من القرية إلى المدينة، وقيام الأسرة النووية . ورغم ذلك يرى هشام شرابي (1992) أن هذا التغيير يأتي مشوها . فالمجتمع العربي المعاصر ، من وجهة نظره ، هو "مجتمع أبوي مستحدث" ، ذلك لأنه يجمع بين الأبوية والحدائثة الشكلية ، والنظام الأبوي الإستبدادي لا يقتصر على العائلة بل يتعداها إلى المجتمع الواسع . فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، كالعلاقة بين الأب والإبن ، هي علاقة هرمية أو عمودية. ففي كلتا الحالتين تسود إرادة الأب (أو الحاكم) باعتبارها إرادة مطلقة ، ويتم التعبير عنها بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع . ويضيف هشام شرابي أن "الدولة ذات النظام الأبوي المستحدث ، وبغض النظر عن بناها التشريعية والسياسية وأشكالها ، ليست سوى نسخة محدثة عن السلطة الأبوية التقليدية" (شرابي ، 1992 : 25) .

والنظام الأبوي حسب وصف حليم بركات أو "الأبوي المستحدث" حسب وصف هشام شرابي لا يزال راسخا في المجتمع العربي المعاصر، سواء كان ذلك في البادية أو القرية أو المدينة . فما نشهده من نزوع نحو المشاركة يكاد ينحصر في أوساط محدودة وعلى صعيد رمزي فقط . والعائلة الأبوية تغذي قيم التبعية بين أعضائها ، وتعزز الولاء للعائلة أو العشيرة أو المذهب أو الطائفة . أما فكرة المجتمع أو الوطن بالنسبة للإنسان العادي فهي مجردة ، ولا تتخذ معنى إلا في إرتباطها بالنماذج الأولية للقرابة والدين (شرابي ، 1992 : 64) . وحيث أن العائلة العربية ، حسب هذا الوصف ، هي وحدة إجتماعية واقتصادية وسياسية ، فإن القرارات الأساسية والمهمة ، كذلك المتعلقة بالزواج والطلاق والتعليم وربما التصويت في الإنتخابات إذا أجريت ، تصبح شأنا عائليا وليست شأنا فرديا . ومن المتوقع ان يكون للأب دور متميز في إتخاذ مثل هذه القرارات العائلية .

ومع النظام الأبوي يعزز الانتماء القبلي أو العشائري أو الحمائلي . والقبلية رابطة مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (أو القرابة) ، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الإلتماءات والولاءات الوشائجية (primordial) المنغرس في أعماق وجدان الجماعة . وتتخفى القبلية في المجتمعات المعاصرة خلف التنظيمات والأحزاب السياسية ، وتتلون بألوان الطبقات والطوائف . وقد أطلق خلدون النقيب على القبلية في السياق المعاصر مصطلح "القبلية السياسية" (النقيب ، 1995) . وتلعب القبلية اليوم دورا مهما في السلوك السياسي العربي ، ليس فقط في دول الخليج، وإنما أيضا في بقية بلدان الوطن العربي . وقد تضعف القبلية مع ظهور الأحزاب السياسية ، إلا أنها لا تختفي . فقد تختفي وراء هذه الأحزاب ، ويتداخل بناء الحزب مع بناء القبيلة أو العشيرة أو الحمولة .

ولا تزال القبلية أو العشائرية أو الحمائلية أو العائلية تلعب دورا بارزا في السلوك السياسي للإنسان الفلسطيني . فقد أثرت صلة القرابة ، إلى حد ما ، على نتائج الإنتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996 . فحسب إستطلاع أجري يوم الإنتخابات التشريعية صوت نصف الناخبين الذين لهم أقرباء مرشحوں للمجلس التشريعي لأقاربهم . كما انعكست الحمائلية في نجاح عدد غير قليل من المرشحين الذين ينتمون إلى عشائر أو حمائل كبيرة ، وإن انحصرت هذه الظاهرة في دوائر إنتخابية معينة (هلال ، 1995 : 2001). أضف إلى ذلك أن بعض الأحزاب الفلسطينية تتركز قواعدها في عشائر أو حمائل أو تجمعات سكنية معينة في الضفة والقطاع .

ولم تختفِ الحمائلية أو العائلية بين الفلسطينيين في إسرائيل أيضا، على الرغم من التحولات الاجتماعية الكبيرة التي حدثت، وبخاصة تفكك العائلة الممتدة، وانتشار الأسرة النووية، وارتفاع مستوى التعليم، وتحول طبقة الفلاحين إلى عمال بأجر في المدن اليهودية. وقد عملت الحكومات الاسرائيلية، وبخاصة في العقود الأولى لقيام الدولة، ومن خلال نظام الحكم العسكري الذي استمر حتى عام 1966، على تعزيز الانقسامات الداخلية للمواطنين العرب (بحسب الحمولة والطائفة)، وذلك بهدف إحكام السيطرة عليهم وإضعاف هويتهم الوطنية والقومية (Lustick, 1980). ويبدو أن عدم اندماج المواطنين العرب في المجتمع الإسرائيلي، واستبعادهم من عملية صنع القرار السياسي، قد أسهم في استمرار الحمائلية وعدم اختفائها.

وهكذا، فالتصويت للسلطات المحلية العربية لا يزال يتم على أسس عائلية . ذلك لأن العائلات الكبيرة تشكل غالبا قوائم إنتخابية خاصة بها ، والعائلات الأخرى قد تتحالف لدعم قوائم إنتخابية معينة . وبشكل عام يمكن القول إن المرشحين للانتخابات المحلية يمثلون عائلات أو تكتلات عائلية . وكثيرا ما يتم تشكيل القوائم الانتخابية الحزبية للسلطات المحلية العربية ، مثل قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وقائمة الحركة الإسلامية، وقائمة التجمع الوطني الديمقراطي ، على أسس واعتبارات عائلية . وربما يعتبر ترشيح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لأحد أبناء العائلات الصغيرة في الإنتخابات الأخيرة لرئاسة بلدية سخنين، والفوز في تلك الإنتخابات، تجربة رائدة في الوسط العربي تستحق الإهتمام .

وتشير الدراسات المتعلقة بالهوية الى أن الهوية الحمائلية ، وكذلك الهويتين الدينية والمحلية ، قد تعززت لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في العقد الأخير ، أي بعد إتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل . ففي دراسة ميدانية على الهوية الجماعية لطلبة مدارس ثانوية عربية في إسرائيل عام 1988 تبين أن 63% من أفراد العينة يشعرون بالإنتماء إلى حمائلهم، و70% يشعرون بالإنتماء إلى جماعاتهم الدينية، و74% يشعرون بالإنتماء الى أماكن سكنهم (مدنهم أو قرأهم) (ميعاري ، 1992: 50) . وفي دراسة حديثة أجريت عام 2003 على الطلبة العرب في كلية دافيد يلين للتربية تبين أن نسب الذين يشعرون بالإنتماء إلى حمائلهم وجماعاتهم الدينية وأماكن سكنهم قد ارتفعت إلى 83% - 84% (مיעاري، 2005). هذا مع العلم أن الهويتين الفلسطينية والعربية كانتا في الدراستين أقوى من الهويات التقليدية هذه (الحمائلية والدينية والمحلية) .

وقد يعود تعزز الهوية الحمائلية ، وكذلك الهويتين الدينية والمحلية ، في العقد الأخير لدى المواطنين العرب في إسرائيل ، جزئيا على الأقل ، إلى ازدياد تهميشهم المزدوج في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني . فالمجتمع الإسرائيلي ، وبخاصة نظامه السياسي ، لا يزال يرفض إندماجهم فيه، ويضع القيود الكفيلة بمنع مثل هذا الإندماج (كما ينعكس باستمرار التمييز في كافة المجالات والتشديد على يهودية الدولة) . والمجتمع الفلسطيني ، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية ، قد همّش المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل واستثناهم من عملية السلام، ولم يطالبهم بأكثر من المحافظة على البقاء (حيدر ، 2002 :

36 - 37). ويمكن الافتراض أن تنامي الشعور بالتهميش المزدوج لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العقد الأخير ، وما رافق ذلك من تنامي الشعور بالإحباط وخيبة الأمل ، قد أسهم في تنامي هويتهم التقليدية وبخاصة الحمائلية .

يعتبر المواطنون العرب في إسرائيل الحكم المحلي أهم تنظيم في الوسط العربي. ففي ضوء عدم قدرتهم التأثير على اتخاذ القرار السياسي في الدولة، وعلى توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، فإنهم يرون في الحكم المحلي تعبيراً عن حكم ذاتي نسبي، ودعامة رئيسية لرفاه السكان، وتوفير الخدمات الضرورية لهم، فهو يستوعب جزءاً كبيراً من القوى العاملة العربية ولا سيما من خريجي الجامعات. كما يشكل الحكم المحلي "بيتاً دافئاً" لنمو وتدريب قيادة قطرية للأقلية العربية في إسرائيل (Ghanem & Abu Sharkeia, 2003: 4-5). فأعضاء السلطات المحلية، وبخاصة الرؤساء، يكتسبون من خلال عملهم الخبرة التنظيمية والمهارات القيادية اللازمة، التي تسهل عليهم المشاركة في القيادة القطرية للفلسطينيين في إسرائيل، والمتمثلة بلجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة المنبثقة عنها، وربما تدفع بعضهم إلى احتلال مواقع متقدمة في قوائم المرشحين لانتخابات الكنيست.

وينعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه المواطنون العرب للحكم المحلي بالمشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات للسلطات المحلية. فبينما تراوحت نسبة المشاركين العرب في انتخابات الكنيست (من مجموع المواطنين العرب أصحاب حق التصويت) منذ أواسط السبعينيات وحتى اليوم 62%-76% فقط، فقد وصلت نسبة المشاركين العرب في انتخابات السلطات المحلية (أيضاً من مجموع المواطنين العرب أصحاب حق التصويت) في نفس الفترة إلى 88%-91%. وبينما حدث تراجع على نسبة المشاركة في انتخابات الكنيست الأخيرة (من 75% عام 1999 إلى 62% عام 2003)، بقيت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية مرتفعة وثابتة (91% عامي 1998 و2003) (المصدر السابق، ص21). وهذا يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه المواطنون العرب للحكم المحلي، والذي يعود لسببين رئيسيين: الأول يتعلق بتهميش دور المواطنين العرب واستبعاد قيادتهم القطرية من المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار السياسي على مستوى الدولة. أما السبب الثاني فيتعلق باستمرار النزعة الحمائلية، ورغبة أبناء الحمولة في أن يكونوا

ممثلين في السلطة المحلية، لا سيما أن هنالك منافع سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن جنيها من المشاركة في هذه السلطة.

وتوضح دراسة أسعد غانم ونايف أبو شرقية المشار إليها (2003) أنه في العقد الأخير تزايد تأييد المواطنين العرب لقوائم حمائلية في الإنتخابات للسلطات المحلية . ففي حين أن أغلب رؤساء السلطات المحلية العربية الذين تم إنتخابهم في الفترة 1978 – 1993 كانوا ينتمون إلى أحزاب أو تنظيمات سياسية عربية (الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، القائمة التقدمية للسلام ، الحزب الديمقراطي العربي ، أبناء البلد والحركة الإسلامية) أو أحزاب صهيونية (أحزاب مباي أو العمل لاحقا ، ميرتس ، المفدال والليكود) ، فإن أغلب الرؤساء الذين تم انتخابهم بين عامي 1998 و 2003 يمثلون قوائم حمائلية أو محلية ذات طابع حمائلي . ومع أن بعض هذه القوائم ادعت أنها "مستقلة" إلا أنها في الحقيقة قوائم مرتبطة بحمائل، ومثلت مصالح عائلية وحمائلية ضيقة . أما المصلحة العامة لسكان المدينة أو القرية أو للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فلم تشكل اعتبارا مركزيا في تشكيل هذه القوائم، وفي السلوك الإنتخابي للمواطن العربي أيضا (المصدر السابق، ص 14-21). ويعكس تزايد تأييد المواطنين العرب للقوائم الحمائلية في انتخابات السلطات المحلية، تعزّز أو إعادة تعزّز الروابط الحمائلية لديهم. وقد يعود ذلك إلى تراجع الثقة بالأحزاب وبالقوائم الحزبية، والتي تسيرها في أحيان كثيرة مصالح واعتبارات نفعية ضيقة (شخصية أو حمائلية أو حزبية).

إن تعزز دور الحمائلية في الانتخابات للحكم المحلي، والاهتمام الكبير الذي يوليه المواطنون العرب لهذا الحكم، يثيران لدينا تساؤلا حول مدى توحيد أفراد العائلة في سلوكهم الانتخابي. وهكذا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى توحيد أو تنوع السلوك الانتخابي لأفراد العائلة العربية البالغين.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على بيانات إستطلاع للرأي أجرتها مدرسة سخنين الثانوية على طلبتها لمعرفة كيفية تصويتهم في الانتخابات الرئاسية لبلدية سخنين (لو أتاحت لهم الفرصة لذلك) وكذلك كيفية تصويت أفراد عائلاتهم البالغين . ومن الجدير ذكره أن نتائج الإستطلاع لم تعلن إلا بعد إنتهاء عملية الإنتخابات العامة للبلدية وظهور النتائج الحقيقية ، وذلك لضمان عدم تأثير نتائج الاستطلاع على عملية الانتخابات .

مشكلة الدراسة

تفحص هذه الدراسة، كما أشرنا سابقاً، مدى توحيد السلوك الانتخابي للعائلة العربية في إسرائيل ، وتحاول الإجابة عن السؤال المركزي الآتي : هل يتوحد أفراد العائلة العربية في سلوكهم الانتخابي للسلطات المحلية أم أنهم يتنوعون (أو يتباينون) في هذا السلوك ؟ بكلمات أخرى، هل يصوت أفراد العائلة لنفس المرشح أم أنهم ينقسمون في التصويت لمرشحين مختلفين؟

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع هذه الدراسة من طلبة مدرسة سخنين الثانوية والبالغ عددهم 1080 طالبا في العام الدراسي 2003 / 2004 . ففي يوم الانتخابات البلدية التي جرت بتاريخ 2003/10/28 أجرت المدرسة ، كما ذكرنا ، إستطلاعاً للرأي على مدى تأييد طلبتها للمرشحين الثلاثة لرئاسة البلدية . ولهذا الغرض تم اختيار عينة صفوف في المدرسة من ثلاثة صفوف عاشر من مجموع أحد عشر صفاً ، وثلاثة صفوف حادي عشر من مجموع أحد عشر صفاً ، وكل صفوف الثاني عشر والبالغة أحد عشر صفاً أيضاً. وقد شملت عينة الصفوف كل صفوف الثاني عشر بسبب غياب الجزء الأكبر من طلبة هذه الصفوف في ذلك اليوم لممارستهم حق الإنتخاب الفعلي لأول مرة . وقام عدد من معلمي المدرسة بتوزيع الإستبانة على طلبة الصفوف المختارة ، ثم قاموا بجمعها بعد تعبئتها من قبل الطلبة .

وفي النهاية شملت العينة 263 طالبا : 84 طالبا من الصفوف العاشرة (من مجموع 405 طالبا في هذه الصفوف) و58 طالبا من الصفوف الحادية عشرة (من مجموع 377 طالبا) و121 طالبا من الصفوف الثانية عشرة (من مجموع 298 طالبا) .
ومع أن العينة النهائية ليست عشوائية (بسبب نسبة الغياب الكبيرة في ذلك اليوم، وبسبب التمثيل الزائد لطلبة الصفوف الثانية عشرة في العينة) ، فإنها تقترب من تمثيل طلبة المدرسة ، لا سيما أنها كبيرة نسبيا وتشكل 24% من مجموع الطلبة.
وما يدعم تقديرنا بتمثيل العينة، أو باقترابها من التمثيل، أن نتائج استطلاع الرأي قريبة جدا من النتائج الحقيقية للانتخابات الرئاسية لبلدية سخنين . فقد صوت 5,4% من أفراد العينة للمرشح عدنان اطراد (مقابل 6,3% في الانتخابات العامة) وصوت 51% للمرشح محمد بشير (مقابل 47,6% في الانتخابات العامة) وصوت 43,6% للمرشح إبراهيم غنايم (مقابل 46,1% في الانتخابات العامة) .

المتغيرات

المتغير الرئيسي في هذه الدراسة هو السلوك الانتخابي لأفراد العائلة . وقد تم قياسه بواسطة الأسئلة الآتية :

- لو سمح لك بالتصويت في الانتخابات الرئاسية لبلدية سخنين ، لمن تصوت ؟
- لمن يصوت أبوك ؟
- لمن تصوت أمك ؟
- لمن يصوت أخوك أو أختك ؟

وعلى كل سؤال وضعت ثلاثة خيارات تمثل المرشحين الثلاثة لرئاسة البلدية وهم : محمد بشير (مرشح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وإبراهيم غنايم (مرشح الأغلبية في حمولة غنايم وهي أكبر حمولة في سخنين) و عدنان اطراد (مرشح الأقلية في حمولة غنايم).

ومع أن المنهجية الصحيحة للتعرف على تصويت الأب والأم والأخ أو الأخت تتطلب جمع البيانات من هؤلاء الأشخاص أنفسهم، فقد تعذر ذلك في هذه الدراسة، وتم جمع البيانات المتعلقة بأفراد الأسرة البالغين من الطلبة أنفسهم. لكننا نفترض أن هؤلاء الطلبة، بسبب مشاركة بعضهم لأول مرة في عملية الانتخابات، وتوقع مشاركة بعضهم الآخر في

الانتخابات القادمة، يهتمون بمعرفة التوجهات الانتخابية لأفراد أسرهم، وهذا الأمر يجعلنا نعتقد أن إجابات الطلبة عن تصويت أفراد أسرهم تعكس التصويت الحقيقي لهؤلاء الأفراد.

النتائج

يوضح جدول رقم (1) أنه لا توجد فروق ملحوظة في إستطلاع الرأي بين التوزيعات التكرارية لتصويت الطلبة وتصويت آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم في إنتخابات الرئاسة لبلدية سخنين . فقد فاز بالجزء الأكبر من الأصوات محمد بشير مرشح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، يليه إبراهيم غنايم . ومن الجدير ذكره أن توزيع تصويت هذه الأطراف الأربعة في إستطلاع الرأي يتشابه إلى حد كبير مع توزيع التصويت الحقيقي للسكان في الإنتخابات العامة لرئاسة البلدية ، كما أوضحنا ذلك سابقا .

جدول رقم (1)

إجابات الطلبة في استطلاع نرأي حول تصويتهم وتصويت آبائهم وأمهاتهم وأخوتهم في انتخابات الرئاسة لبلدية سخنين ، 2003 (نسب مئوية)

المرشح	تصويت الطالب	تصويت الأب	تصويت الأم	تصويت الأخ أو الأخت
عدنان اطراد	5,3	3,7	5,3	4,1
إبراهيم غنايم	43,1	44,2	44,5	42,0
محمد بشير	50,4	50,7	49,3	49,2
لا يصوت *	1,1	1,4	1,0	4,6
المجموع %	100	100	100	100
العدد	263	263	263	263

* هذا الخيار بالنسبة للأخ أو الأخت يعني "لا يصوت" أو "يصوت الأخوة لأكثر من مرشح واحد"

إن تشابه التوزيعات التكرارية لتصويت الطلبة وأبائهم وأمهاتهم وأخوتهم يشير إلى أن هنالك توحدا ما في تصويت أفراد العائلة . فجدول رقم (2) يوضح أنه في 59% من أسر الطلبة يتوحد أفراد العائلة في تصويتهم ، أي أنهم يصوتون لنفس المرشح . وفي 15% من الأسر يتنوع تصويت أفراد العائلة ، أي أنهم يختلفون في تصويتهم ، فمنهم من يصوت لهذا المرشح ومنهم من يصوت لمرشح آخر أو لمرشحين آخرين . وفي 26% من الأسر لم يتضح نوع التصويت (متوحد أو متنوع) بسبب عدم إجابة الطالب أو إعطائه إجابة "لا أعرف" على كيفية تصويت فرد آخر (أو أفراد آخرين) في الأسرة . وحيث أننا نعتقد أن بعض هذه الأسر التي لم يتضح فيها نوع التصويت يكون فيها التصويت متوحدا وفي بعضها يكون متنوعا ، فإن نسبة الأسر التي يتنوع فيها التصويت هي في الواقع أكثر من 15% ، ويمكن تقديرها بحوالي 20% .

جدول رقم (2)

توحد أو تنوع تصويت عائلات الطلبة حسب إجابات الطلبة أنفسهم ، 2003 (نسب مئوية)

توحد أو تنوع التصويت في العائلة	%
تصويت متوحد	59,2
تصويت متنوع	14,9
غير واضح *	26,0
المجموع %	100
العدد	263

* التصويت غير واضح إذا كان متوحدا أو متنوعا بسبب عدم إجابة الطالب أو إعطائه إجابة "لا يعرف" على كيفية تصويت أبيه أو أمه أو أخوته .

وينعكس تنوع السلوك الانتخابي في اختلاف تصويت 8% من أمهات الطلاب عن تصويت الآباء . كما ينعكس أيضا في اختلاف تصويت 11% من الطلبة أنفسهم عن تصويت آبائهم ، واختلاف تصويت 5% عن تصويت أمهاتهم ، واختلاف تصويت 10% عن تصويت أخوتهم . وهكذا نرى أن الطلاب يتشابهون في تصويتهم أكثر مع تصويت أمهاتهم . وقد يشير ذلك إلى أن للأمهات دورا مهما ليس فقط في عملية التنشئة

الاجتماعية بمعناها الواسع (غرس قيم ومعتقدات وتقاليد اجتماعية لدى الأبناء)، وإنما لهن دور مهم أيضا في عملية التنشئة السياسية، فالأمهات مثلن مثل الآباء، يسهمن أيضا في بلورة الاتجاهات السياسية لأبنائهن، وتحديد الجهات التي يصوتون لصالحها.

الخلاصة

من المعروف أن العائلة العربية التقليدية كانت وحدة سياسية متماسكة، فقد توحد أفرادها في سلوكياتهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم مع الأب، وهو صاحب السلطة، ونادرا ما خرج أحد الأفراد عن هذه الوحدة. وفي هذه الدراسة تناولنا مدى توحيد السلوك الانتخابي لأفراد العائلة العربية في إسرائيل. فأشارت النتائج إلى أن السلوك الانتخابي لأفراد العائلة لا يزال متوحدا في أغلب العائلات، حيث يصوت جميع أفراد العائلة البالغون لنفس المرشح لرئاسة السلطة المحلية ولنفس القائمة الانتخابية لعضوية تلك السلطة. مع ذلك يلاحظ أن تحولا ما قد حدث في هذا السلوك، إذ بدأ يظهر في عائلات كثيرة تنوع في السلوك السياسي لأفرادها.

ويشير تنوع السلوك الانتخابي في عدد غير قليل من العائلات إلى أن "سلطة الأب المطلقة المبنية على القمع والطاعة"، كما يصورها هشام شرابي وحليم بركات، تلائم المجتمع العربي التقليدي، ولا نعتقد أنها تصف بصدق واقع السلطة في الأسرة الفلسطينية المعاصرة. فالأب في هذه الأسرة فقد كثيرا من سلطته التقليدية، وبدأ الأفراد الآخرون في الأسرة (الزوجة والأبناء البالغون) يشاركونه في اتخاذ القرارات الأسرية المهمة، ولا سيما تلك المتعلقة بزواج الأبناء وإكمال دراستهم والمهن التي يعملون بها. ولم تعد العائلة وحدة سياسية متماسكة، كما كانت عليه في الماضي القريب، فأخذت تتباين الانتماءات الحزبية والاتجاهات السياسية بين أفرادها. وهناك عوامل عدة أسهمت في إضعاف مركزية الأب في العائلة وتعزيز النزوع نحو المشاركة والتنوع. وأهم هذه العوامل: تحول المزارعين العرب إلى عمال بأجر (بسبب مصادرة أغلب أراضيهم من ناحية، وتدني إنتاجية الزراعة البعلية في الأراضي القليلة المتبقية من ناحية أخرى)، وانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وما رافق ذلك من استقلال اقتصادي لأفراد الأسرة

البالغين، ما أضعف السلطة الأبوية. هذا بالإضافة، بالطبع، إلى الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي، وآثار العولمة في العقدين الأخيرين على الثقافة العربية.

يبدو أن التوحد السياسي للعائلة العربية، كما ينعكس بالتصويت في الانتخابات، يزيد في الانتخابات للسلطات المحلية عنه في الانتخابات للكنيست، وأن التنوع السياسي للعائلة يزيد في انتخابات الكنيست عنه في انتخابات السلطات المحلية. وهذا ينسجم مع ما توصل إليه إيلي ريخس (1993: 95) من أن دور العائلة والحمولة يزيد في الانتخابات للسلطات المحلية، بينما دور الأحزاب يزيد في الانتخابات للكنيست. وهكذا، فإن افتراضنا أن تنوع السلوك الانتخابي لأفراد العائلة العربية يزداد في الانتخابات للكنيست عنه في الانتخابات للسلطات المحلية يستند إلى سببين رئيسيين: الأول هو ازدياد دور الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، حيث تتعدد غالبا الانتماءات الحمايلية داخل الحزب الواحد. والسبب الثاني هو أن كثيرا من القضايا التي تعالجها الحكومة المركزية قد لا تهم المواطن العادي بشكل مباشر، الأمر الذي يسمح أكثر لأفراد العائلة الواحدة أن يتباينوا في ميولهم السياسية واتجاهاتهم الحزبية. وأخيرا، حبذا لو تجرى دراسة إمبريقية لفحص هذه الفرضية.

المراجع

- النقيب، خلدون. (1996). صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقى.
- بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حيدر، عزيز. (2003). "انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر 2000 وأثارها في العرب مواطني إسرائيل". مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 53 (شتاء).
- شرابي، هشام. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ميعاري، محمود. (1992). "هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية إسرائيلية؟" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 10 (ربيع).
- هلال، جميل. (1998). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. رام الله: مواطن.
- مיעاري، محمود. ودياب، حنسأا. (2005). "الهوت الحبروت وهنكونوت ليحسي حברה عم היהوديم بكرب سטודנטים عربים במכללה להכשרת מורים. "ספר אייתי זמרן", עורכים רותי בורשטיין, ירושלים: המכללה לחינוך ע"ש דוד ילין.
- רכס, אלי. (1993). המיעוט הערבי בישראל בין קומוניזם גם ללאומיות ערבית. תל-אביב: הקיבוץ המאוחד.

Ghanem, As'ad & Naif Abu Sharkeia (2003) **Local-Councils Politics Among the Palestinian Arab Minority in Israel : The 2003 Elections For Local Councils**, Tamra: Ibin Khaldun – Arab Association for Research and Development.

Lustick, Ian (1980) **Arabs in the Jewish State**, Austin and London: University of Texas Press.